

اقتصاديون يؤكدون: النقل هو الرابط بين الحلقات التجارية لإنعاش الاقتصاد

علي جابر

يهدف النقل الى تحقيق الارتباط بين أجزاء العراق و كذلك ربط العراق بالعالم من خلال الوسائل المختلفة و ما يؤيده من تطور اقتصادي ناتج عن ذلك و تأمين شبكة كافية لنظم بين مناطق الإنتاج و مراكز التسويق بما يؤمن تدفق السلع و الخدمات بين اجزاء الاقتصاد العراقي وفقا لضوابط التخطيط و تحليل اقتصاديات النقل و المواصلات وفقا لخطة التنمية الشاملة بصورة تضمن التكامل بين نظم النقل المختلفة و لتسيط الضوء على هذا القطاع و اثره في الاقتصاد العراقي اجريننا هذا الاستطلاع.

أهمية عقد النقل انعام عودة ماجستير في القانون قالت: ان النقل يعتبر بمثابة الشريان في حركة المجتمع الحديث و تبرز أهميته اكثر في الحياة الاقتصادية حيث تتم من خلال عملية توزيع السلع و الخدمات و النقل هو الوسيلة التي تسهل عملية الاتصال بين الدول و المجتمعات و قديما و حديثا أدى الى تطور التجارة و اكتشاف القارات و البحار كان عن طريق النقل... كما ان النقل وحده الشعوب فالعالم كما هو معلوم منقسم الى عقائد و عادات و مصالح بفعل الحواجز و المسافات التي تعيق النقل وبالتالي تبقى المجتمعات مغلقة و بالمشاي فأنت تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول لا بد ان يسبقه القضاء على مشاكل النقل لغرض انسياب حركة و خلق الروابط الاقتصادية بينهما و التي تؤدي في النهاية الى الوحدة التجارية بين الدولتين ...

اما صافي اثر في تقليل الفوارق و تقليص المسافات ليس بين المجتمعات الدولية و الاتصال بينها انما اثر ذلك بات واضحا من خلال ازالة النقل له دور بارز في تحقيق التوازن الاجتماعي و الاقتصادي عن طريق زيادة الاتصال بين المدن و الارياف و تقليل الفوارق بينهما ولهذا كان للتطور الهائل في وسائل النقل الحديثة اثر في انعاش الاقتصاديات الدول و تطورها مثلا دول الخليج استطاعت ان تكتسب الكثير من التطور بفعل النقل كما هو حال الامارات التي قامت بجلب (التراب) بواسطة السفن وبالتالي استزاع و تطوير الإنتاج و زيادة مراكز التسويق وبالتالي هذه الدول. القانون المثالي

أما المحامي قالح مكطوف. قال: ... ان قانون النقل العراقي المرقم ٨٠ لسنة ١٩٨٣ هذبا الى تنظيم عقد النقل من خلال ما جاء فيه من مواد و كذلك اتفاقيات دولية مختلفة و هناك بعض الدول اصدرت قوانين خاصة بالنقل كما هو الحال في العراق بريطانيا التي بها قانون خاص بنقل البضائع بحرا و آخر بالسك الحديدية و هناك دول وضعت لكل وسيلة من وسائل النقل قانونا خاصا بها كما هو الحال في فرنسا التي وضعت قانونا خاصا بالنقل البحري اما القانون العراقي فقد نظم احكام عقد النقل بجميع انواعه في قانون



و احد بالرغم من تعدد و وسائل النقل الا انها تخضع لقواعد عامة مشتركة و يلاحظ ان هذه القواعد خالية من التعقيد و سهلة و لا يكتنفها الغوض كما حرص هذا القانون الى اعطاء ذات المبادئ التي تنظم النقل الدولي (الخارجي) و النقل الداخلي و هو يهدف الى تحقيق التوازن العادل لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الموازنة بين القطاعات كافة. اما الباحث الاقتصادي جبار سلطان فقد قال: ان قانون النقل يهدف الى حماية الانسان و تحقيق الرفاه

الاقتصادي و الاجتماعي و الى حماية المنقولات باعتبارها ثروة قومية من خلال نقل الخدمات في مجال نقل الأشخاص و الاشياء و تحقيق التوازن بين التزامات الناقلين و تحقيق الخطة الاقتصادية في الميادين كافة من خلال استيراد البضائع و السلع و تسويق البضائع و ايصالها الى السوق و الى المستهلك و انتقال الأشخاص من مكان لآخر كما يهدف هذا القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٣ الى تقليص مبدأ سلطان الارادة في العقود و استلزاما لفلسفة

الدولة من خلال توحيد القواعد التي تحكم النقل و تغليب الصفة القانونية على صفة العاقبة العقدية الذي يلتزم بضمان سلامة الشيء المنقول منذ اللحظة التي يتسلم فيها البضاعة الى لحظة تسليمها الى المرسل اليه وفقا للمادة (٢٧) من القانون و يبقى للنقل و وسائله من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة الدولية و التي تهدف الى تحقيق الموازنة بين مصالح الدول و لا بد منها و جزء مهم من حلقة النشاط الاقتصادي المهم.

الاجتماعية و لقد تناول هذا القانون في الكثير من مواده النقل البحري و الجوي و البري و مسؤولية الناقل الذي يلتزم بضمان سلامة الشيء المنقول منذ اللحظة التي يتسلم فيها البضاعة الى لحظة تسليمها الى المرسل اليه وفقا للمادة (٢٧) من القانون و يبقى للنقل و وسائله من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة الدولية و التي تهدف الى تحقيق الموازنة بين مصالح الدول و لا بد منها و جزء مهم من حلقة النشاط الاقتصادي المهم.

جدول الأداء النفطي

حسين النجم

يبدو ان السياسة النفطية في العراق مازالت تعاني العديد من الاشكاليات و في مقدمتها عدم مواكبة الصناعة النفطية العراقية للتطور التقني في عالم صناعة النفط منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الان، و طبيعي أدى هذا التراجع في اكتساب تقنيات النفط و تطوير صناعاته الى تدهور الإنتاج و القدرات البشرية العراقية، و منذ العقوبات التي ورفنا نتأجها الى ان وصلنا للاجتياح الامريكي في ٢٠٠٣ حصلت تداعيات كثيرة، ثم بدأنا نسمع عن اسباب تدهور صناعة النفط العراقية، لكن ما اريد القول هل ان وزارة النفط هي وحدها المسؤولة عن تدهور القطاع أو ان الجهات الحكومية المستفيدة من عائدات و موارد النفط المصدر هي التي لها دور اكبر في عدم اعطاء الفرصة التامة للوزارة في تفعيل ستراتيجيات عملها.

و قبل فترة حصرنا مؤتمرا الوزير النفط العراقي د. حسين الشهرستاني، و كشف عن ستراتيجية تمتد الى ٢٠١٨ للوصول الى إنتاج ٦ ملايين برميل، في حين نحن ننتج ١,٨٩١ مليون برميل في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٩، و عندما نستقرئ ابعادها نجد انها مقبولة وفق الموجود و الممكن الذي نتعامل به، لكن الجديد في الامر ان الوزارة اعلمت ان الشركات العالمية اقصحت عن قدرتها عن تمويل حصة الوزارة في الاستثمارات المقبلة و يمكن ان تحصل عليها مقابل صادرات نفطية بسعر السوق العالمية و هي خطوة مهمة على ثقة الشركات العالمية بالحكومة العراقية و ثققتها العالية بامكانية تحقيق الارباح في اوقات قياسية و استرداد الاموال المقدمة لتمويل حصة وزارة النفط في الاستثمارات المباشرة، و على ما يبدو ان الموازنة العامة للدولة العراقية بعيدة عن تمويل وزارة النفط و حتى حاجة الوزارة كما افصح الوزير الى عقود تجهيز سريعة لإدامة الإنتاج، ما زالت القوانين و الأنظمة تحول دون الإسراع بهذا الامر.

ثم ان الاداء النفطي ان اريد له التطوير فعلى البرلمان العراقي ان يحسم امره في تشريع قانون شركة النفط الوطنية و قانون وزارة النفط و من ثم ينهي الجدل الدائر حول العقود الموقعة من قبل حكومة اكليم كوردستان مع الشركات العالمية و الذي اشر الحكومي اى تقارب وجهات النظر بين المركز و الاقليم تجاه هذه العقود و من ثم العمل على مناقشة قانون النفط و الغاز و العائدات المالية التي يترتب عنها تطوير فعلى البرلمان العراقي ان يحسم امره في تشريع قانون شركة النفط الوطنية و قانون وزارة النفط و من ثم ينهي الجدل الدائر حول العقود الموقعة من قبل حكومة اكليم كوردستان مع الشركات العالمية و الذي اشر الحكومي اى تقارب وجهات النظر بين المركز و الاقليم تجاه هذه العقود و من ثم العمل على مناقشة قانون النفط و الغاز و العائدات المالية.

و ايضا لا بد من قيام الوزارات المسؤولة على ملف الصناعة و الزراعة و الضرائب و النقل و الموارد المائية و السياحة بتطوير قابليات الادارة الرشيدة و بناء خطط ناجحة لرفع كفاءة الاداء من اجل الحد من دور النفط في الموازنة العامة للدولة من جهة و الاستفادة من عائدات النقل في تطوير هذه القطاعات. اخيرا لا بد من قول حقيقية فمادها ان تحميل وزارة النفط العراقية المسؤولية كاملة عن عدم تطوير الصناعة النفطية هو حديث غير واقعي فلا بد ان تتضافر الجهود في دعم وزارة النفط من خلال تحدي التشريعات و الأنظمة الخاصة بالعائدات و من ثم العمل على توفير الاموال اللازمة لتمويل مشاريع الوزارة لان الوزارة هي المولدة لعائدات الدولة العراقية.

الصناعة توجه شركاتها بدعم الأنشطة التسويقية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وجهت وزارة الصناعة و المعادن الى الشركات كافة التابعة لها بضرورة الارتقاء و النهوض بمستوى أداء أقسام التسويق لديها و تطويرها لإيجاد وجودها في السوق العراقية بما يتناسب و المتغيرات الخاصة في الطلب على منتجاتها في السوق الحديثة لغرض الترويج لمنتجاتها و تصريفها. صرح بذلك مصدر مسؤول في الدائرة الاقتصادية في وزارة الصناعة و المعادن الى المكتب الاعلامي و قال: ان هذا التطوير جاء من خلال خمسة مساع تم تعميمها على الشركات كافة يتم تنفيذها من قبل أقسام التسويق في الشركات تشمل الاسعى الأول بفحص المواقع الالكترونية

للشركات بصورة مستمرة لتتضمن التفاصيل الخاصة بمنتجات الشركة و اسعارها و كيفية تسويقها إضافة الى المنافذ التسويقية لبيع المنتجات و خدمات ما بعد البيع في حين أكد المسعى الثاني ضرورة الاهتمام بأساليب الترويج و الإعلان المختلفة لمنتجات الشركة .. و من جانب آخر أنجزت اللجنة المركزية لتنفيذ دليل مبادئ الشفافية في وزارة الصناعة و المعادن مجلسها الثامن و الخاص بالفعاليات التي أنجزتها شركات الوزارة ضمن الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٨ و البالغه تخصصاتها نحو (٦٨٨) مليار دينار. صرح بذلك السيد ثامر بدري حسون رئيس اللجنة المركزية للمكتب الاعلامي في الوزارة وقال ان الجدل

اشتمل على (٩) تقارير خاصة بالمشايع المنجزة خلال عام ٢٠٠٨ و البالغه (٨٩١) مشروعا تم تفعيلها من خلال (٥٨) جهة عامة مختلفة و بمشاركة (٥٦) شركة عامة تابعة للوزارة فضلا عن مشاركة اللجنة العليا لمعالجة مبيعات تنفيذ العقود الحكومية لعام ٢٠٠٨ و تعديلاتها .. و على صعيد متصل بحث السيد فوزي فرنسو حريزي وزير الصناعة و المعادن أوجه التعاون بين الشركات الألمانية المتخصصة و الوزارات العراقية ذات العلاقة و القطاع الخاص العراقي.. و ذكر التعاون بين الشركات الألمانية المتخصصة و الوزارات العراقية ذات العلاقة و القطاع الخاص العراقي.. و ذكر بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة الصناعة اخرى متخصصة بطبع العلة و الجوازات و الخدمات الاستشارية الهندسية وغيرها.

هيئة الأوراق المالية تشطب أربع تجارة تسعى لزيادة تبادلها مع فرنسا من دون وسطاء شركات من التداول

بغداد / وكالات

قال وزير التجارة، الخميس، ان وزارته تسعى الى توسيع التبادل التجاري مع فرنسا من خلال استيراد السيارات و المواد الغذائية التي تقع ضمن مفردات البطاقة التموينية من دون وسطاء، كما كشفت وزيرة التجارة الفرنسية رغبة بلادها في تطوير العلاقات الثنائية مع العراق في مجالات الامعار و الاستثمار.. نقلت ذلك (أصوات العراق) و أضافت ان وزير التجارة عبد الفلاح السوداني اوضح في حديث لقائه بوزيرة الدوحة لشؤون التجارة الخارجية الفرنسية أن ماري إيدراك، انه جرى خلال اللقاء "مناقشة سبل تفعيل

بغداد / قيس عيدان قرر مجلس محافظتي سوق العراق للأوراق المالية و هيئة الأوراق المالية تشطب أربع شركات مدرجة للتداول في جلسات سوق العراق للأوراق المالية، و بين مصدر مسؤول في قسم الاعلام و العلاقات في سوق ان شركات المأمون للتجارة العامة و بابل للتاج السينمائي و الاخاء للإنتاج الزراعي و بابل للإنتاج الزراعي إضافة الى رفع لوحات تلك الشركات من قاعة السوق و بين المصدر ان اسباب هذا القرار هو عدم التزامهم بقانون الاسواق المالية المرقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ اعتبارا من جلسة الخميس (٢٠١٩)، و بهذا يصبح عدد الشركات المدرجة في السوق ٩١ شركة".

العلاقات الاقتصادية بين البلدين و ايجاد دور اكبر للشركات الفرنسية في الاقتصاد العراقي و المشاركة في عمليات الاستثمار التي بدأها العراق بعد اقراره لقانون الاستثمار. و اعرب السوداني بحسب الوكالة عن وجود رغبة عراقية لشراء السيارات الفرنسية بشكل مباشر و دون وجود وسيط، مشيرا الى ان "عمليات شراء السيارات الفرنسية تمت في السابق عن طريق وسطاء ايرانيين، اما اليوم فنحن نرغب في ان يكون الشراء بشكل مباشر و عبر الحكومة الفرنسية و قطعاً". و لفت الى ان العراق "لديه رغبة كبيرة باستيراد الحظنة الفرنسية و شراء مفردات البطاقة التموينية من خلال

مئة الف دولار من السويد لشاريع خدمية في ميسان

ميسان / أصوات العراق ذكر مدير ناحية الخير التابعة لمحافظة ميسان، الخميس، ان الحكومة السويدية خصصت مبلغ مئة الف دولار لتفنيذ مشاريع خدمية جنوب المحافظة. وقال حسين نعمة الياسري لوكالة (أصوات العراق) ان "الحكومة السويدية خصصت مئة الف دولار الى ناحية الخير (٦٥ كم جنوبي غرب ميسان) لإقامة مشاريع خدمية تتم بطريقة التنفيذ المباشر و بإشراف الدوائر الخدمية المختصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنساني (UNDP). وأضاف الياسري ان "المبلغ خصص منه خمسين الف دولار لإنشاء ناظم زراعي لقرية البويزارة و اربعين الف دولار لشراء أربع محولات لقرى الععشان و بنيتي وتميم و عشرة الاف دولار لشراء مولد للمركز الصحي في مركز الناحية". يذكر ان لجنة الحكومة السويدية شملت اقصية و نواحي ثلاث محافظات النفط ببيانات الخزونات الامريكية. و ارتفع سعر مزيج برنت لشهر نيسان ٩٨ سنتا الى ٤٠,٥٣ دولار للبرميل.

في آخر جلسات الاسبوع مبيعات المركزي ١٦٤ مليون دولار

بغداد / المدى تصاعد حجم الطلب على الدولار في مزاد البنك المركزي لبيع و شراء العملات الأجنبية الخميس لتصل الى ١٦٤ مليون دولار و ٩٥٠ الف دولار، مقابل ١٣٧ مليون و ٩٥٠ الف دولار في الجلسة السابقة. و أوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي و تلقت (المدى) نسخة منها ان حجم المبيعات الكلي للدولار بلغ ١٦٤ مليون و ٤٦٠ الف دولار، بسعر صرف مستقر بلغ ١١٧٠ دينار مقابل كل دولار. وكانت الجلسة السابقة قد سجلت حجما كبيرا للطلب على الدولار بلغ ١٣٧ مليون و ٩٥٠ الف دولار بسعر صرف بلغ ١١٧٠ دينار مقابل كل دولار. و أوضحت النشرة أن: الطلب على الدولار توزع بواقع ٣٠ مليون و ٢٦٠ الف دولار نقدا، غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٧٠ دينار مقابل كل دولار.

بغداد / المدى و بحلول الساعة ٠٠:١٧ بتوقيت جرينتش سجل سعر عقود النفط الخام الامريكي الخفيف لتسليم اذار الذي حل استحقاتها بنهاية التعامل يوم الجمعة ٣٨,٧٦ دولارا للبرميل منخفضا ٧٢ سنتا بعد ارتفاعه الى ٤٠,٨٦ دولارا عند التسوية يوم الخميس الى ٣٩,٤٨ دولار. وقالت ادارة معلومات الطاقة الامريكية يوم الخميس ان مخزونات الولايات المتحدة من الخام هيبتت الاسبوع الماضي ٢٠٠ الف برميل مقارنة بتنبؤات المعلنين بزيادة قدرها ثلاثة ملايين برميل. و اظهر تقرير الإدارة ايضا ان مخزونات المخطرات هيبتت ٨٠٠ الف برميل بينما زادت مخزونات البنزين ١,١ مليون برميل.. وفي خبر لوكالة أنباء الاعلام العراقي ارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الاوربي دولارا ليصل الى ٤٠,٥٥ دولارا للبرميل.

